الموضوع: تعزيز الحلول التجارية والصناعية المستدامة من أجل كوكب مرن

مقدم بالتشاور من 88 منظمة معتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأعضاء في مجموعة الأعمال والصناعة وأصحاب المصلحة (BIMG).

التاريخ: 21 فبراير 2025

معالي الأستاذ عبدالله بن علي العامري، رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة ورئيس هيئة البيئة في سلطنة عمان.

نرحب بالتزام رئاسة الدورة السابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز المنتديات الإقليمية، ومشاورات المجتمع المدني، ودمج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في معالجة التحديات البيئية العالمية.

يمثل القطاع الخاص - بدءًا من أكبر الشركات المتعددة الجنسيات إلى أصغر الشركات - أكثر من 70٪ من الاستثمارات العالمية في حلول المناخ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، مما يؤكد دوره المحوري في تسريع وتحقيق نتائج الاستدامة الأساسية. و بصفتنا ممثلين لبعض الأعمال الدافعة الرئيسية للابتكار والعمل المناخي والاستدامة، تؤكد مجموعة العمل المناخي الدولية على الدور الحاسم لتماسك السياسات والحوافز المالية المناسبة والتوافق التنظيمي في ضمان التنفيذ الناجح للحلول البيئية التي تؤدي إلى تأثير ملموس وقابل للقياس من أجل التنمية المستدامة عبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs).

إن أهم العناصر التي من شأنها تمكين الإعلان الوزاري من المضي قدمًا في موضوع الجمعية العامة للبيئة UNEA بالطريقة الأكثر تأثيرًا هي تقديم توصيات قائمة على الأدلة لدمج قيادة الأعمال والصناعة في أجندة UNEA-7 العالمية.

إن الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-7) تشكل لحظة محورية لتعزيز سياسات الاستدامة العالمية وآليات التنفيذ. يقدم هذا التقديم، استجابة لدعوة رئيس الجمعية العامة للبيئة السابعة UNEA-7، مدخلات سياسية استراتيجية للإعلان الوزاري، ودمج أفضل الممارسات من قطاع الأعمال والصناعة. ويؤكد على القيادة في القطاعات الرئيسية وسلاسل القيمة مثل البيئة المبنية والنقل والطاقة والمنتجات والمواد الدائرية والتمويل والزراعة، مما يضمن الاعتراف الرسمي والتكامل في نتائج المرجوة من الجمعية UNEA-7.

تحث المجموعة الرئيسية للأعمال والصناعة UNEA-7 على اقتراح إجراءات جماعية وحلول سياسية لوزراء البيئة لتبنيها لتعزيز موضوع الجمعية وتعزيز الحوكمة البيئية الفعالة والشاملة من خلال الترويج لهذه التوصيات في الإعلان الوزاري لدفع التغييرات الضرورية تمامًا لتحقيق المرونة المناخية طويلة الأجل والإدارة المسؤولة للموارد والتحولات البيئية العادلة.

تحدد هذه المشاورات أربع توصيات لتشكيل سياسية أساسية لدعم العمل المناخي والحد من التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستفادة من الاتجاهات الناشئة مثل آليات التمويل الأخضر والابتكارات الدائرية والحلول التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

التوصيات السياسية الرئيسية (1) العمل المناخي وإزالة الكربون

إن تسريع حلول المناخ التي تقودها الشركات يتطلب تسعير الكربون، والاستثمار في الطاقة النظيفة، والمساءلة المناخية للشركات.

أفضل الممارسات:

- نموذج ضريبة الكربون في السويد - إطار رائد لتسعير الانبعاثات وتحفيز إزالة الكربون.
- بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي - معيار طوعي الإفصاحات المناخية للشركات.
- مشروع الهيدروجين الأخضر لشركة أرامكو السعودية ونيوم - توسيع نطاق حلول الطاقة الصفرية الصافية واحتجاز الكربون.
- مركز أعمال العمل المناخي - دعم انتقال الشركات إلى الصفر الصافي.

إجراءات UNEA-7 المقترحة:

- تسعير الكربون والأسواق القائمة على القطاعات - إنشاء مسارات للحد من الانبعاثات وخلق الحوافز وفقًا لذلك.
- إعادة استثمار ضريبة الكربون - توجيه الإيرادات إلى التكنولوجيا النظيفة لمشاريع التكيف.
- الاستفادة من المعايير الطوعية - تعزيز المساءلة المناخية للشركات مثل المبادرات مثل بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي، وTCFD، وISSB، وغيرها.

التوصيات السياسية الرئيسية (2) المباني الخضراء والبناء المستدام والمواد

لتحقيق أهداف الاستدامة، يجب على UNEA-7 الاستفادة من ابتكار الأعمال وقابلية التوسع والقدرة المالية في البيئة المبنية والطاقة والتنقل والمواد الدائرية.

أفضل الممارسات:

- شهادة العلامة الخضراء في سنغافورة - إطار عمل معترف به عالميًا المباني الموفرة للطاقة و المتكيفة مع المناخ.
- شهادة سعف® (إطار اعتماد تقييم الاستدامة) - معيار مصمم خصيصًا لمعالجة تحديات البناء الأخضر في البيئات القاحلة والصحراوية.
- بروتوكولات الدائرية العالمية والانبعاثات - اعتماد بروتوكول الدائرية العالمية للأعمال وبروتوكول غازات الاحتباس الحراري ومعايير الاستدامة الدولية لتوجيه تحول الصناعة.
- المباني الخالية من الكربون - مبادرات يقودها قطاع الأعمال لبناء خالٍ من الطاقة والموارد.

إجراءات UNEA-7 المقترحة:

- الكفاية كضرورة عالمية - مبدأ الاكتفاء أولاً إطار توجيهي عبر جميع القطاعات. من خلال دمج تدابير الكفاية بشكل منهجي لتحسين استخدام الموارد وخفض كثافة الطاقة وتعزيز جهود إزالة الكربون.
- السياسات العامة - هدف واضح للتخفيض، وتحقيق انخفاض بنسبة 40٪ في استهلاك الطاقة في المباني بحلول عام 2030، مع السماح بالمرونة في التنفيذ
- آليات المساءلة - إلزام تقييمات دورة الحياة (LCAs) لمشاريع البناء الكبرى.
- تعزيز الدائرية في البناء - إعطاء الأولوية للمواد المعاد تدويرها واستصلاحها والمواد القائمة على المواد البيولوجية.
- التحسين القائم على الذكاء الاصطناعي - يتطلب إدارة الطاقة المدعومة بالذكاء الاصطناعي وكفاءة الموارد في التخطيط الحضري.

التوصيات السياسية الرئيسية (3) الاقتصاد الدائري والحد من النفايات

يتطلب توسيع نطاق نموذج الاقتصاد الدائري أطرًا تنظيمية ومسؤولية المنتج الممتدة (EPR) وأنظمة تتبع النفايات الرقمية.

أفضل الممارسات التي يجب مراعاتها للإلهام:

- قانون التعبئة والتغليف في ألمانيا - إطار عمل رائد لمسؤولية المنتج الممتدة يقود سلاسل التوريد الدائرية.
- معايير الاقتصاد الدائري الطوعية - اعتماد بروتوكول الدائرية العالمي للأعمال ومنهجية إدارة الأداء الخاصة به، مؤشرات التحول الدائري.

إجراءات UNEA-7 المقترحة:

- إنشاء تفويضات مسؤولية المنتج الممتدة العالمية - تغطي المواد البلاستيكية والإلكترونية ومواد البناء.
- تنفيذ أنظمة تتبع النفايات - تعزيز مساءلة الشركات والمستهلكين.
- الاستفادة من المعايير الطوعية - تعزيز المساءلة المؤسسية من خلال تمكين الشركات من قياس وإفصاح أداء الدائرية واستدامتها وتأثيراتها المالية من خلال بروتوكول الدائرية العالمي للأعمال.

التوصيات السياسية الرئيسية (4) التحول الرقمي القائم على الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة

يمكن للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي تعزيز المرونة المناخية وتحسين استخدام الموارد ودعم اتخاذ القرارات المستدامة.

أفضل الممارسات:

- الذكاء الاصطناعي لمراقبة انبعاثات الكربون (وزارة الطاقة الأمريكية ومايكروسوفت) - يستخدم نمذجة المناخ المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتتبع الانبعاثات وتحسين شبكة الطاقة.
- نيوم والمدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي - ينشر الذكاء الاصطناعي في تحسين حركة المرور والشبكات الذكية ومراقبة البيئة.
- الذكاء الاصطناعي للاقتصاد الدائري وسلاسل التوريد - يحسن استرداد المواد والخدمات اللوجستية وتتبع الانبعاثات.

إجراءات UNEA-7 المقترحة:

- تطوير أطر تتبع الكربون العالمية للذكاء الاصطناعي - توحيد مراقبة الانبعاثات.
- دعم حلول الاقتصاد الدائري المدعومة بالذكاء الاصطناعي - تعزيز استعادة النفايات والحفاظ على المياه والخدمات اللوجستية.
- توحيد سياسات الذكاء الاصطناعي الأخلاقية - ضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في حوكمة الاستدامة.

تعزيز الجمعية العامة للبيئة UNEA-7 من خلال قيادة الأعمال والصناعة والبناء على الرؤى من UNEA-6، يجب على UNEA-7 إعطاء الأولوية لـ:

- الشفافية المحسنة - تنفيذ منصات البيانات البيئية المفتوحة القائمة على النتائج للمساءلة.
- الدعم المالي - توسيع آليات الاستثمار المستدام للعمل المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- التعاون الدولي - تعزيز الشراكات العالمية لمكافحة التلوث والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- إشراك القطاع الخاص - تشجيع الاقتصاد الدائري الذي تقوده الأعمال والاستثمارات في البنية التحتية الخضراء.

توصيات السياسات لـ UNEA-7 والدعوة إلى العمل لدفع الحلول البيئية القابلة للتطوير والفعالة، يجب على UNEA-7:

- العمل المناخي وإزالة الكربون - تعزيز الحوافز المالية وغيرها للهيدروجين الأخضر ومصادر الطاقة منخفضة الكربون وتقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون والصناعة منخفضة الكربون.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي - تطوير نظام ائتمان التنوع البيولوجي لحشد تمويل القطاع الخاص بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي.
- مكافحة التلوث - تعزيز إدارة المواد الخطرة للشركات.
- الزراعة المستدامة والغذاء – وقف إزالة الغابات وتوسيع نطاق نموذج الزراعة المتجددة.
- المباني الخضراء والمرونة الحضرية – تحفيز البناء الخالي من الانبعاثات والاستدامة الحضرية القائمة على الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي – توسيع نطاق تتبع الانبعاثات المدعوم بالذكاء الاصطناعي وتحسين الاستدامة.
- الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات – توسيع نطاق برامج المسؤولية الموسعة للمنتجين والمستهلكين بقيادة الصناعة.
- التمويل المستدام والحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة – توحيد إفصاحات الشركات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز حوافز الاستثمار الأخضر.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص – إنشاء مجلس استشاري للأعمال التجارية مدعوم من الأمم المتحدة في إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز مشاركة الشركات.
- المساءلة والشفافية – إضفاء الطابع المؤسسي على معايير الاستدامة الشاملة والطوعية مثل بروتوكول غازات الاحتباس الحراري وبروتوكول الدائرية العالمية للأعمال ومعايير المجلس الدولي لسلامة المواد.
- تعزيز سياسات المباني الخضراء – تحفيز أهداف أداء الطاقة ودمج حلول الكفاءة القائمة على الذكاء الاصطناعي.
- تطوير سياسات الأعمال القائمة على الذكاء الاصطناعي – توسيع نطاق تتبع الكربون والدائرية وإدارة مخاطر المناخ التنبؤية.
- تعزيز الحوافز المالية – دعم الاقتصاد الدائري والاستثمارات في الطاقة النظيفة.
- ضمان شفافية التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة – توحيد الإفصاحات المناخية الشاملة والمبنية على النتائج للشركات.
- توسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص – إنشاء مجلس استشاري للأعمال التجارية مدعوم من الأمم المتحدة لربط التعاون بين الحكومة والصناعة.

ندعو الدول الأعضاء إلى دمج ممارسات الأعمال والصناعة الخضراء القائمة على الأدلة في أطر الحل المتفق عليها من أجل:

- تسريع التحولات المستدامة من خلال دمج مبادئ الاقتصاد الدائري وحلول الطاقة المتجددة والتقنيات المتوفرة للموارد في الأطر التنظيمية والسياسية.
- تعزيز المرونة المناخية من خلال البنية التحتية التكيفية والحلول القائمة على الطبيعة والتخطيط الحضري المستدام الذي يخفف من المخاطر البيئية ويعزز الاستقرار على المدى الطويل.
- توفير فوائد بيئية واقتصادية دائمة للشركات والصناعات من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع الاستثمار المسؤول وضمان سلاسل القيمة المستدامة.

نطلب أن تؤخذ رسائلنا إلى وزراء البيئة في الاعتبار في الإعلان الوزاري الذي يدمج السياسات البيئية والمبادئ المستدامة في الالتزامات الدولية، بحيث يتماشى عمل الأعمال والصناعة مع النمو الاقتصادي، مما يدفع إلى تحول عادل ومستدام للأجيال القادمة.

وبكل الاحترام والإخلاص،

فيصل الفضل	**ديان ب. هولدورف**
الأمين العام	نائب الرئيس التنفيذي
المنتدى السعودي للأبنية الخضراء	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة

مجموعة الأعمال والصناعة (BIMG) في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يتولى مجموعة الأعمال والصناعة الكبرى (BIMG) تيسير عملها (2025-2026) السيد فيصل الفضل، الأمين العام المنتدى السعودي للابنية الخضراء (SGBF) والسيدة ديان ب. هولدورف، نائب الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال للتنمية المستدامة (WBCSD).

تعد مجموعة الأعمال والصناعة واحدة من تسع مجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة معترف بهم من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في نيروبي، كينيا. بدعم من أكثر من 88 منظمة غير حكومية

معتمدة في جميع أنحاء العالم، من البلدان المتقدمة و النامية وأقل البلدان نمواً (LDCs). تشمل الأعضاء منظمات غير ربحية وغير حكومية وأكاديمية وجمعيات خاصة بالصناعة ومنظمات أصحاب العمل الوطنية.

تجلب مجموعة الأعمال والصناعة أصوات الشركات وأصحاب العمل المتنوعين إلى المشاورات والفعاليات الرسمية وغير الرسمية للأمم المتحدة. كما تسعى إلى زيادة وعي الأعمال والصناعة بأجندة 2030 وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن أهداف التنمية المستدامة